اجتماع الخبراء حول استراتيجية التمويل، وتعبئة الموارد المحلية والشراكة لأجندة 2063

15-13 ديسمبر 2016

مركز الموارد الإقليمي للبنك الأفريقي للتنمية

بريتوريا، جنوب أفريقيا

تقرير الاجتماع

ملخص التوصيات

UNECA

BANQUE AFRICAINE DE DEVELOPPEMENT
AFRICAN DEVELOPMENT BANK

المحتويات

1. مقدمة 5

2. الاستنتاجات والتوصيات العامة لاجتماع الخبراء 7

3. توصيات بشأن أفضل الممارسات في مجال تعبئة الموارد المحلية 10

4. التوصيات المتعلقة بالتمويل الخارجي والشراكات 9

5. توصيات بشأن تمويل المحاور الرئيسية للتحول الاجتماعي والاقتصادي المُضمَّنة في أجندة 2063 10

6. التوصيات المتعلقة بتمويل المشاريع الرائدة لأجندة 2063 14

7. توصيات بشأن إنشاء مؤسسات مالية وصناديق قارية 22

8. توصيات بشأن تنفيذ أجندة2063 29

9. الخلاصة 30

ملحق (1) : التوافق بين استراتيجية التمويل وتعبئة الموارد المحلية الخاصة بأجندة 2063واستراتيجية البنك الإفريقي للتنمية لتمويل المجالات الخمسة التشغيلية ذات الأولوية 31

ملحق (2) : قائمة بأسماء الخبراء المشاركين 35

شكر وتقدير خاص

يعرب كل من مفوضية الاتحاد الأفريقي واجتماع الخبراء عن وافر تقديرهما للإسهام المالي واللوجستي رفيع المستوى الذي قدمه البنك الأفريقي للتنمية. كما يود اجتماع الخبراء أن يعبر عن خالص تقديره للإسهام الفني عالي المستوى الذي قدمته لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وللجودة المتميزة للتخطيط الفني لاجتماع الخبراء الذي تم إعداده من جانب مفوضية الاتحاد الأفريقي.

المختصرات

AAIN	شبكة المستثمرين الملاك في أفريقيا
ADPI	وكالة تنمية وترويج الاستثمارات الخاصة بمشروع "إنغا 3"
AFAWA	الإجراءات المالية الإيجابية للمرأة في أفريقيا
AfDB	البنك الأفريقي للتنمية
Afreximbank	البنك الأفريقي للاستيراد والتصدير
Africa Re	شركة إعادة التأمين الأفريقية
ASEA	الرابطة الأفريقية لأسواق الأوراق المالية
ATAF	المنتدى الأفريقي لإدارة الضرائب
AU	الاتحاد الأفريقي
AUC	مفوضية الاتحاد الأفريقي
BDEAC	بنك التنمية لدول وسط أفريقيا
BRICS	البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا
BRVM	السوق الإقليمية للأوراق المالية
CFA	الجماعة المالية الأفريقية
COMESA	السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي
CoSSE	لجنة مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي لسوق الأوراق المالية
DAC	لجنة المساعدة الإنمائية
DBSA	بنك التنمية للجنوب الأفريقي
DFI	مؤسسة التمويل الإنمائي
DLT	تكنولوجيا دفتر الحسابات المشترك
DRM	تعبئة الموارد المحلية
DRC	جمهورية الكونغو الديمقراطية
EAC	جماعة الشرق الأفريقي
EC	المجلس التنفيذي (للاتحاد الأفريقي)
ECCAS	المجموعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
ECOWAS	المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا
EDF	صندوق التنمية الأوروبي
EIB	المصرف الأوروبي للتنمية
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر
GBI	الحوافز القائمة على التوليد
GCC	مجلس التعاون الخليجي
GDP	الناتج المحلي الإجمالي
High 5s	المجالات التشغيلية الخمسة (5) ذات الأولوية للبنك الأفريقي للتنمية
HLPASF	الفريق الرفيع المستوى المعني بالمصادر البديلة للتمويل

HSGOC	لجنة رؤساء الدول والحكومات لتوجيه الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا
AIIGC	المؤسسة العربية لضمان الاستثمار
ICIEC	المؤسسة الاسلامية لتأمين الاستثمار وائتمانات التصدير
ICT	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
IFC	مؤسسة التمويل الدولية
IFF	التدفقات المالية غير المشروعة
IGAD	الهيئة الحكومية المشتركة للتنمية (الإيغاد)
IPSAS	المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
ITF	الصندوق الاستئماني للهياكل الأساسية
JSE	بورصة جوهانسبرغ
MCC	مؤسسة التصدي لتحديات الألفية
MDGs	الأهداف الإنمائية للألفية
M&E	الرصد والتقييم
MS	الدول الأعضاء
NEPAD	الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا (النيباد)
NPCA	وكالة تخطيط وتنسيق النيباد
OAU	منظمة الوحدة الأفريقية
ODA	المساعدة الإنمائية الرسمية
OGM	النفط والغاز والمناجم
PE	أسهم خاصة
PFM	الإدارة المالية العامة
PIDA	برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا
PIT	ضرائب الدخل الشخصي
PPP	الشراكة بين القطاعين العام والخاص
PSO	منظمة القطاع الخاص
PTABank	بنك منطقة التجارة التفضيلية

1. مقدمة

المقرارات التي أدت إلى عقد اجتماع الخبراء

تبنى مقرر قمة/مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الافريقي **(Assembly/AU/Decl.5(XXV)**المنعقدة في 14-15 يناير 2015، خطة تنفيذ العشرية الأولى لأجندة2063 وآلية تمويلها[1]. وقد جاء ذلك عقب مقرر المجلس التنفيذي [2] **((Doc. EX.CL/899(XXVII)**الذي حث الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والمفوضية، ووكالة تخطيط وتنسيق النيباد بالشراكة مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والبنك الإفريقي للتنمية:

من جهة، على بحث تمويل أجندة 2063 بشكل يأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- تعبئة الموارد على الأصعد الوطنية والإقليمية والقارية.
- الإستفادة من وسائل الوساطات المالية القائمة والجديدة التي سيتـــم إنشاءها؛
- الحصول على موارد تسهيل التمويل مثل صناديق تطوير المشاريع والضمانات وتسهيلات تقاسم المخاطر،

ومن الجهة الأخرى:

- معالجة المسائل المتعلقة بالتدفقات المالية غير الشرعية، وزيادة الاستفادة من ريع الموارد الطبيعية، وتطوير أسواق رأس المال الإقليمية،
- التعمق في دراسة استراتيجية للتمويل الداخلي والخارجي لأجندة 2063،
- إعداد خطة عملية لتنفيذ توصيات دراسة تمويل وتعبئة الموارد لأجندة 2063 على الأصعد الوطنية والإقليمية والقارية.

وتنص خطة تنفيذ العشرية الأولى لأجندة 2063 المعتمدة (صفحة 102) كذلك على:

- **لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا:** (1) تعمل بالتعاون مع الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا على توفير الدعم لمفوضية الاتحاد الأفريقي والمجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء في جميع المجالات المعنية بالتنمية/الإدارة الاقتصادية المتعلقة بتنفيذ ورصد وتقييم أجندة 2063 (2) إجراء دراسات مواضيعية/قطاعية/ استقصاءات كجزء من عملية رصد وتقييم أجندة 2063 (3) مساعدة مفوضية الاتحاد الأفريقي على إعداد ونشر تقرير نصف سنوي عن تنفيذ أجندة 2063.

---

[1] تمثل أجندة 2063 والخطة التنفيذية للسنوات العشرة الأولى إطار التحول الاقتصادي والاجتماعي القاري والذي يجب أن يحرك كل الدول الأعضاء وأجهزة السياسات وشركاء التنمية على المستوى الإقليمي والقاري في مسعاهم لتحقيق التعاون والتنمية.

[2] مقررات القمة وقرارات المجلس التنفيذي واردة على الموقع الإلكتروني للاتحاد الأفريقي

- **البنك الأفريقي للتنمية:** (1) يتولى زمام المبادرة في تعبئة الموارد لتنفيذ أجندة 2063 على الصعيدين القاري والإقليمي وعلى صعيد الدول الأعضاء و(2) تقديم تقارير نصف سنوية عن حالة تمويل برامج أجندة 2063 على المستويات الوطنية والإقليمية والقارية.

عُقد اجتماع الخبراء بشأن استراتيجية التمويل وتعبئة الموارد المحلية والشراكة لأجندة 2063، بالتشارك من قبل الاتحاد الأفريقي، والبنك الأفريقي للتنمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في الفترة من 13 إلى 15 ديسمبر 2016 بمركز الموارد الإقليمي للبنك الأفريقي للتنمية في بريتوريا – جنوب أفريقيا.

أهداف اجتماع الخبراء

تمثلت أهداف اجتماع الخبراء في:

1. **إثراء مشروع الوثيقة الاستراتيجية** التي أعدها الاتحاد الأفريقي (مسودة التقرير)،
2. تقديم مشورة الخبراء بشأن **تمويل المشاريع الرائدة لأجندة 2063،**
3. تقديم مشورةالخبراءبشأن **إنشاء المؤسسات المالية القارية والصناديق القارية** في إطار أجندة 2063،
4. تقديم اقتراحات بشأن **تمويل المحاور الرئيسية للتحول الاجتماعي والاقتصادي** المُضمَّنة في أجندة 2063،
5. تقديم مشورة الخبراء بشأن خارطة طريق/خطة تنفيذ استراتيجية تمويل وتعبئة الموارد المحلية لأجندة 2063.
6. تقديم مقترحات بشأن الإطار المؤسسي للتنفيذ والتنسيق والإشراف والرصد وإعداد التقارير حول/عن استراتيجية تمويل وتعبئة الموارد المحلية لأجندة 2063.

المشاركون في اجتماع الخبراء ومجموعات العمل

حضر اجتماع الخبراء حوالي 61 مشاركا، بما في ذلك ممثلون عن الإدارات الرئيسية في مفوضية الاتحاد الأفريقي العاملة في مجال إدارة المشاريع الرائدة والمؤسسات المالية القارية،وممثلون عن البنك الأفريقي للتنمية معنيون بتعبئة الموارد وتطوير السوق المالي؛ وممثلون عن اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مكتب دعم الأمانة المشتركة؛ و 33 دولة من الدول الأعضاء إلى غير ذلك من الخبراء من مجموعة واسعة من القطاع المالي الأفريقي: (1) وزارات المالية والخزانة و/أو السلطات المالية. (2) أسواق الأوراق المالية/السندات؛ (3) المؤسسات المالية القارية والإقليمية والوطنية المعنية بالتنمية؛ (4) البنوك التجارية؛ (5) شركات التأمين وإعادة التأمين؛ (6) التمويل البالغ الصغر، والمالية الرقمية، والبنوك المحلية؛ ومؤسسات الاستثمار المؤثر. كما شاركت في الاجتماع أيضا وكالات الترويج للاستثمار. مرفق طيه قائمة كاملة بأسماء المؤسسات المشاركة.

شمل اجتماع الخبراء جلسات عامة وأربع مجموعات عمل هي:

- أفضل الممارسات في تعبئة الموارد المحلية.
- تمويل المحاور الرئيسية للتحول الاجتماعي والاقتصادي المُضمَّنة في أجندة 2063.
- تمويل المشاريع الرائدة لأجندة 2063 .
- إنشاء مؤسسات مالية قارية في إطار أجندة 2063

محتوى التقرير

لتجنب التكرار، تم الاتفاق على أن يقتصر هذا التقرير حول استنتاجات وتوصيات اجتماع الخبراء (وبإيجاز)على المسائل الجديدة فقط التي تمت مناقشتها خلال الاجتماع ويستبعد تكرار ما ورد في تقرير الاستراتيجية السابق، ومن ثم فإنه من المفهوم أنه يتعين قراءة هذا التقرير بالتوازي مع التقرير الرئيسي. وسيتم مناقشة خلاصة هذا التقرير وتوصياته في اجتماع اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بالشئون المالية والنقدية المزمع عقده في مارس/أبريل 2017 للمصادقة الرسمية والتنفيذ.

وبالتالي، لا ترد في هذا التقرير توصيات مجموعات العمل المعنية بأفضل الممارسات في مجال تبعية الموارد المحلية وتلك المسؤولة عن تمويل المحاور الأساسية للتحول الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا المتضمنة في أجندة 2063،في مجملها بما أنها قد وردت بشكل كبير في تقرير الاستراتيجية السابق. ومع ذلك، ترد توصيات بشأن "تمويل المشاريع الرائدة لأجندة 2063" والتوصيات المتعلقة "بإنشاء المؤسسات المالية القارية والصناديق القارية" في هذا التقرير في مجملها نظراً لهيكلتها ونوعيتها.

2. الاستنتاجات والتوصيات العامة لاجتماع الخبراء

2.1. اعتماد مشروع استراتيجية التمويل، وتعبئة الموارد المحلية، والشراكة لأجندة 2063:

أثنى اجتماع الخبراء بالإجماع على الطبيعة المعمقة والواسعة والشاملة لمشروع التمويل، وتعبئة الموارد المحلية، واستراتيجية الشراكة لأجندة 2063.

2.2. دعم تنفيذ نسبة 0.2٪ من الضريبة على الواردات لتمويل ميزانية الاتحاد الأفريقي:

أكد اجتماع الخبراء على الأهمية الحاسمة لتنفيذ مقرر كيغالي بشأن فرض ضريبة 0.2٪ على الواردات المؤهلة إلى أفريقيا، لتمويل الموازنة العامة للاتحاد الأفريقي وموازنات عمليات حفظ السلم والأمن، ويتم في الوقت الراهن تمويل جزء كبير من موازنة الاتحاد الأفريقي من جانب الاتحاد الأوروبي والصين والولايات المتحدة الأمريكية. ويكتسي تنفيذ هذا المقرر أهمية على أساس ما يلي: (1) قدرته على تمكين أفريقيا والاتحاد الأفريقي من اتخاذ القرار ومن مساحة سياسية في كثير من الأمور الهامة جدا لتنمية القارة. (2) قدرته على تمكين أفريقيا والاتحاد الأفريقي من إجراء دراسات الجدوى وأنشطة وضع المشاريع بالنسبة للمشاريع الرائدة، والمشاريع القارية/الإقليمية ذات

الأولوية، والمؤسسات/الصناديق المالية القارية؛ (3) قدرته على تمكين افريقيا والاتحاد الافريقي من تقديم مساهمة كبيرة في التمويل الأولي لمشاريع أجندة 2063ذات الأولوية؛ و (4) قدرته على تسهيل أنشطة تعبئة الموارد الأخرى.

2.3. إنتاج ونشر/والإدماج المحلي " لدليل تمويل وتعبئة الموارد المحلية لأجندة 2063":

أوصى اجتماع الخبراء بإعداد "**دليل تمويل وتعبئة الموارد المحلية لأجندة 2063**" بناءا على "الاستراتيجية النهائية لتمويل وتعبئة الموارد المحلية والشراكة لأجندة 2063" لنشره على نطاق واسع على الدول الأعضاء في تعاون وثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

2.4. منبر تنسيق تعبئة الموارد للاتحاد الافريقي والبنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا:

أيد اجتماع الخبراء المقترح المتعلق بإنشاء منبر تعبئة الموارد المشترك بين الاتحاد الافريقي والبنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، الذي ستتضمن مهامه من بين جملة أمور أخرى: (1) ممارسة الضغط السياسي لتعبئة الموارد لصالح أفريقيا وأجندة 2063، (2) متابعة التعهدات المالية للشركاء مقابل المدفوعات الفعلية، (3) التأكد من دفع الموارد المالية المخصصة لأفريقيا وإدارتها بشكل فعال مع إشراك مؤسسات أفريقية وخبراء .

2.5. الإطار المؤسسي لتنفيذ استراتيجية التمويل وتعبئة الموارد والشراكة لأجندة 2063:

أيد اجتماع الخبراء الإطار المؤسسي لتنفيذ ورصد وتقييم، والإبلاغ عن/بشأن استراتيجية التمويل وتعبئة الموارد والشراكة لأجندة 2063. غير أنه اقترح أن تلعب اللجنة الفنية المتخصصة للشؤون المالية والنقدية دور اللجنة الوزارية تمويل وتعبئة الموارد المحلية لأجندة 2063 لتجنب الازدواجية.

2.6. خارطة طريق لتنفيذ استراتيجية التمويل وتعبئة الموارد والشراكة لأجندة 2063:

اقترح اجتماع الخبراء أن يتم تحديد خارطة طريق لتنفيذ التمويل وتعبئة الموارد والشراكة لأجندة 2063من أجل التطبيق الفوري تحت القيادة الفنية للبنك الأفريقي للتنمية وبالتعاون الوثيق مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي (مفوضية الاتحاد ووكالة تخطيط وتنسيق النيباد) واللاعبين المعنيين في القطاع المالي، حول ما يلي:

- إنشاء منبر تنسيق تعبئة الموارد للاتحاد الافريقي – والبنك الأفريقي للتنمية – واللجنة الاقتصادية لأفريقيا الذي يتولى أيضا دور وحدة تنسيق برامج تعبئة الموارد لأجندة 2063.
- البرامج التي سيتم تنفيذها وخطة العمل ذات الصلة بمواءمة ملائمة مع خطط تعبئة وزيادة الموارد للبنك الأفريقي للتنمية وأهداف التنمية المستدامة:

- تمكين واجهة البيئة (أي الواجهة السياسية والقانونية، والتنظيمية وبناء القدرات/التدريب).
- جانب العرض (أيجانب تعبئة الموارد المحلية والوساطة: وتمكين والرفع من مستوى المؤسسات القائمة و/أو إنشاء مؤسسات أو صناديق مالية جديدة أينما وجدت فجوة كبيرة أو أوجه قصور في السوق، وتعميق وإضفاء الطابع الإقليمي على أسواق رأس المال).

- جانب الطلب (أي جانب وضع البرامج والمشاريع وما يرتبط بها من وصول للتسهيلات المالية).

– إطار النتائج بما في ذلك تعريف خط الأساس، ومؤشرات الأداء الرئيسية التي يتعين تعقبها، وإطار الرصد والإبلاغ.

– تحديد الأدوار والمسؤوليات بين أصحاب المصلحة الرئيسيين: البنك الأفريقي للتنمية، والاتحاد الأفريقي(مفوضية الاتحاد ووكالة تخطيط وتنسيق النيباد)، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، والمجموعات الاقتصادية الإقليمية، واللاعبين الإقليميين/الوطنيين في القطاع المالي.

– تعبئة الموارد (المالية والفنية) لتنفيذ الاستراتيجية.

ومع ذلك، ينبغي أن يتقيد تنفيذ خارطة الطريق استراتيجية تمويل وتعبئة الموارد للأجندة بالمبادئ الثلاثة التالية:

- تجنب الازدواجية: الاستفادة من الآليات والمؤسسات القائمة لتفادي الازدواجية وتسخير أوجه التكامل. وتنبغي على وجه الخصوص الاستفادة من البرامج القائمة للبنك الأفريقي للتنمية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا ومؤسسات التمويل الإنمائي الإقليمي.
- التعلم من المؤسسات ومراكز التميز القائمة: التعلم من المؤسسات ومراكز التميز القائمة فيما يتعلق ب: (1) إضفاء الطابع الإقليمي على أسواق الأسهم/السندات من خلال الاستفادة من تجربة البورصة الإقليمية للأوراق المالية ومقرها في أبيدجان التي تركز على غرب أفريقيا ، (2) إنشاء أداة الأسهم الأفريقية المملوكة الخاصة، بما في ذلك إنشاء صندوق الصناديق لهذا الغرض و (3) تعزيز الشبكات القارية/الإقليمية للمستثمرين الملاك في أفريقيا.
- دور مؤسسات التمويل الإنمائي القائمة: ضرورة لعب مؤسسات التمويل الإنمائي القائمة دورا أكبر في تمويل/تنفيذ مشاريع أجندة 2063.

3. توصيات بشأن أفضل الممارسات في مجال تعبئة الموارد المحلية

تم بالفعل الأخذ بجوهر التوصيات في مشروع التقرير.

4. التوصيات المتعلقة بالتمويل الخارجي والشراكات

تشمل تدابير تعزيز الاستفادة من التحويلات المالية ومدخرات الأفريقيين في المهجر ما يلي:

- تخفيض تكلفة التحويلات المالية لتحرير المزيد من الموارد من أجل التنمية؛
- توريق أصول التحويلات المالية.
- سندات الأفريقيين في المهجر.

- صناديق الاستثمار المشترك للأفريقيين في المهجر. و
- تسهيل الاستثمار المباشر للأفريقيين في المهجر.

واقترح التفكير في "نظام إيكولوجي أوسع للأفريقيين في المهجر"، ينطوي على أبعاد التمويل/الاستثمار الواردة أعلاه فضلا عن الخبرة الفنية، ورأس المال الفكري، والاستخبارات التجارية، وأبعاد موارد الشبكة، لتتمكن أفريقيا من زيادة استفادتها من الأصول الخاصة بالأفارقة في المهجر.

من جهة أخرى، وللحد من تكلفة التحويلات المالية، اقتُرِح أن تقوم البلدان الأفريقية بالتفكير في اعتماد العملة الرقمية وتكنولوجيا "البلوك تشين" القادرة على الحد من هذه التكلفة.

العملة الرقمية وتكنولوجيا"البلوك تشين"كحلول للتكاليف المرتفعة للتحويلات المالية

مكن ظهور العملة الرقمية وتكنولوجيا "البلوك تشين "خدمات التحويلات المالية من معالجة بعض المسائل الرئيسية التي تواجه النموذج القائم، بما في ذلك تكاليف التحويل المرتفعة، وطرق التوزيع المحدودة للنقد وسبل التعامل المحدودة معه. وقد شرعت الشركات الجديدة التي تستغل هذه التكنولوجيا في توفير خدمات تحويل أموال برسوم تقل عن 2٪.

هناك أكثر من عشرين نظاما رقميا بارز الصرف العملة، بما في ذلك"بيت إكس"العاملة في جنوب أفريقيا. واعتبارا من 2016، شرعت أكثر من 24 دولة في توظيف تكنولوجيا دفتر الحسابات المشترك بمبلغ وقدره 1.4 مليار دولار أمريكي من الاستثمارات. وبالإضافة إلى ذلك، يشارك أكثر من 90 بنكا مركزيا في مناقشات بشأن تكنولوجيا دفتر الحسابات المشترك، بما في ذلك الآثار المترتبة عن العملة الرقمية التي قد تصدرها البنوك المركزية.

ففي الفلبين، على سبيل المثال، تم تقديم مشروع قانون يخطط لإطلاق مبلغ معين من علمة البيزو– الإلكتروني بما يساوي 1٪ من إجمالي المعروض من العملة الفلبينية المتداولة خلال عام واحد، في حين ستقيم الإكوادور قريبا أول نظام دفع الكتروني تديره الحكومة على الاطلاق.

المصدر: مقتبس من معرفة المزيد عن"بلوك تشين": نظرة عامة، والتكنولوجيا، ومجالات التطبيق وحالات الاستخدام/https://letstalkpayments.com/an-overview-of-blockchain-technology

5. توصيات بشأن تمويل المحاور الرئيسية للتحول الاجتماعي والاقتصادي المُضمَّنة في أجندة 2063

5.1أقر/اعتمد اجتماع الخبراء، وبشكل كامل، التوصيات الواردة في التقرير (الملحق 9 من مسودة التقرير)**المتعلقة بتمويل المحاور الرئيسية للتحول الاجتماعي والاقتصادي.**

5.2يعترف اجتماع الخبراء بأن جدول أعمال تعبئة الموارد المحلية هو في حد ذاته محور رئيسي من محاور التحول الاجتماعي والاقتصادي المضمنة في أجندة 2063. وتشمل المحاور الرئيسية الأخرى للتحول الاجتماعي والاقتصادي المضمنة في أجندة 2063 ما يلي:

5.2.1 التعليم والتدريب: التعليم ومستوى التحصيل الدراسي للجميع؛ التعليم/التدريب القائم على العلم، والتكنولوجيا، والهندسة، وعلوم الكمبيوتر والرياضيات؛ تطوير نظام التعليم والتدريب المهنيين والفنيين؛ معالجة مسائل عدم تجانس المهارات في نظام التعليم والتدريب في القارة.

5.2.2 الحماية الصحية والاجتماعية: الحصول على الخدمات الصحية (تمويل جوانب الطلب والعرض)؛ تغطية التأمين الصحي للجميع؛ الحماية الاجتماعية (تمويل الإمدادات/الخدمات).

5.2.3 العلوم والتكنولوجيا والتحول الصناعي المبني على الابتكار: رفع مستوى الصناعة؛ الصناعة القائمة على التطوير الصناعي؛ الصناعة القائمة على الموارد (الصناعات الزراعية، الصناعة القائمة على النفط والغاز والمناجم، الاقتصاد الأزرق، الخ)؛ الخدمات الصناعية؛ الصناعات القائمة على العلم والتكنولوجيا والابتكار والتصنيع القائم على الاقتصاد الجديد.

5.2.4 **الزراعة، والأمن الغذائي الجماعي/الإقليمي**: الأمن الغذائي والتغذوي؛ سلسلة العرض/التوزيع الإقليمية للمواد الغذائية؛ الترابط بين مراكز الإنتاج والأسواق على المستويين الوطني والإقليمي؛ الأسواق الزراعية، وسلاسل القيمة للصناعات الزراعية والزراعة.

5.2.5 **البنية التحتية**: الطاقة والطاقة المتجددة؛ ربط النقل الإقليمي؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ الماء والصرف الصحي؛ التمدن والمستوطنات الحضرية؛ البنية التحتية الصناعية (المناطق الاقتصادية الخاصة – المجمعات الصناعية، ومناطق المشاريع الصغيرة والمتوسطة، والمجمعات التجارية، وما إلى ذلك).

5.2.6 **تمكين الشباب والمرأة**: توظيف الشباب والمرأة؛ ريادة الشباب والمرأة للأعمال؛ سوق عمل الشباب والمرأة وما يتصل بها من نسبة المشاركة في سوق العمل؛ حقوق الشباب والمرأة.

5.2.7 **إدارة الاستدامة**: سبل العيش الريفية/المجتمعية؛ تجديد النظام الإيكولوجي؛ انبعاثات الغازات الدفيئة/الكربون والتخفيف من آثار تغير المناخ/التكيف؛ الطاقة المتجددة؛ الاستغلال المفرط للموارد (البحرية والغابوية، الخ).

5.3. أكد اجتماع الخبراء على أن معالجة القضايا المتعلقة بالمحاور الرئيسية للتحول الاجتماعي والاقتصادي في السياق الأفريقي تتطلب **التضلع في ثلاثة عناصر مساعدة هامة من حيث القدرة الفنية:**

5.3.1 **معالجة الفجوات في المعرفة والمهارات الضرورية المرتبطة بالصناعة**: هناك حاجة إلى بلورة أطر مناسبة (على سبيل المثال عمل المؤسسة الأفريقية لبناء القدرات فيما يتصل بتقييم القدرات لتنفيذ أجندة 2063) لتطوير مجموعة المهارات اللازمة لتنفيذ المحاور الرئيسية للتحول الاجتماعي والاقتصادي المضمن في أجندة 2063. وينبغي على وجه الخصوص إنشاء مراكز التميز الإقليمية لتطوير المعارف والمهارات التي تؤدي إلى: تعظيم الفوائد التحويلية للقطاعات الصناعية من خلال القيمة المضافة/الإثراء والحضور على المستويات الأعلى من سلاسل القيمة، وتعظيم المحتوى المحلي، وتعظيم إيجار الموارد الطبيعية، واستغلال الاستثمار الأجنبي المباشر من أجل المهارات، والخبرة ونقل التكنولوجيا، والحد من التدفق المالي غير المشروع، والهيكلة المالية وخبرة التفاوض في القطاعات الرئيسية التالية:

- القطاع المالي
- قطاع الزراعة والغابات
- الاقتصاد الأزرق
- قطاعات النفط والغاز والتعدين
- قطاع البنية التحتية
- قطاع النقل الجوي

وجدير بالذكر أن المرفق الأفريقي للدعم القانوني، الذي قام البنك الأفريقي للتنمية بتأسيسه واستضافته في عام 2008 ، والذي بدأ نشاطه عام 2010 بدعم من بعض المانحين الآخرين، يقدم مساعدات في هذا المجال لبعض الدول الأفريقية، ولا سيما مجال الموارد الطبيعية. وقد قدم – حتى نهاية عام 2016 – دعماً لأربعين دولة أفريقية للوفاء باحتياجات 129 مشروعاً 35% منها على الأقل ذات صلة بالموارد الطبيعية، وذلك بالإضافة إلى عدد كبير من مشروعات بنية أساسية ذات صلة بالموارد الطبيعية مثل مشروعات الطاقة. وقد بلغ الإجمالي التراكمي للالتزامات لجميع المشروعات في السنوات السبعة من العمليات حوالي 47 مليوناً من الدولارات الأمريكية.

5.3.2 **معالجة الثغرات الكبيرة في مجال ريادة الأعمال والمشاريع الصغيرة والمتوسطة للتنمية**: ينبغي إيلاء اهتمام خاص لريادة المشاريع وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة (أي التمويل والترويج)،كما هو الشأن بالنسبة لمجال المعرفة الأساسية الذي يعتبر في جوهر النمو الشامل، والتصنيع، وتنمية القدرات التصديرية، وتطوير المحتوى المحلي والاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر وخلق فرص العمل. وينبغي إيلاء الأهمية القصوى لجانبين من جوانب ريادة الأعمال وقدرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة على التنمية في أفريقيا، وهما:

- نهج المخطط الإرشادي المتوجه ناحية النتائج لريادة الأعمال وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ أي إطار برامجي مفصل متأسس على أفضل الممارسات التي تركز بطريقة منهجية على أهداف ملموسة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة: بدء نمو المشاريع الصغيرة والمتوسطة، ووصولها إلى السوق (السوق العام، المشتريات العامة، وربط التعاقد الفرعي مع القطاع الخاص المحلي، والتصدير)، وروابط المشاريع الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الرئيسية (النفط والغاز والمناجم ، البنى التحتية، والتجارة الزراعية).
- تمويل ريادة الاعمال/الابتكار، وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة– ديون طويلة الأجل وأسهم رأس المال وتمويل رأس المال العامل وعوملة وبيع الديون وسندات ضمان العقود والحلول التمويلية المخصصة للصناعة.

5.3.3 **المساءلة عن نظام نتائج التنمية وإدارة الأداء**: أُشير هنا إلى ضرورة تشجيع المساءلة عن نتائج التنمية في إدارة الشؤون العامة (مثلما تم إضفاء الطابع المؤسسي عليه من خلال نظام خلوة القيادة برواندا).

إضافة إلى ذلك، اقترحت أيضا ضرورة المكافحة الحاسمة للعقبات الرئيسية المؤثرة على كفاءة الشؤون الاقتصادية ، بما في ذلك: تضارب المصالح. الفساد؛ المحاباة والمحسوبية؛ إساءة استخدام سلطة المنصب؛ وغسيل الأموال.

6. التوصيات المتعلقة بتمويل المشاريع الرائدة لأجندة 2063

وافق اجتماع الخبراء على التركيز على المشاريع الرائدة الأربعة "الصعبة" التي تمثل التحدي الأكبر من حيث متطلبات التمويل و/أو التعقيد الفني، وهي:

- الشبكة الأفريقية المتكاملة للقطار السريع
- مشروع سد إنغا في جمهورية الكونغو الديمقراطية
- الجامعة الأفريقية الافتراضية والجامعة الاليكترونية
- الاستراتيجية الأفريقية للفضاء الخارجي

6.1. الشبكة الأفريقية المتكاملة للقطار السريع

وصف موجز للمشروع

يتمثل المشروع في ربط جميع العواصم الأفريقية والمراكز التجارية من خلال قطار أفريقي عالي السرعة لتسهيل حركة الأشخاص، والسلع وعوامل الإنتاج، وخفض تكاليف النقل، وتخفيف الازدحام في النظم الحالية والمستقبلية.

سير العمل في المشروع

تم توقيع خطة العمل الخماسية وخارطة الطريق بين مفوضية الاتحاد الأفريقي وحكومة الصين في أكتوبر 2016. ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن المجموعات الاقتصادية الإقليمية لم تشارك جميعها حتى الآن في المشروع، كما هو مطلوب.

ووفقا لخطة العمل، فستشهد السنوات الخمسة القادمة ما يلي:

1. إعداد اتفاقات بشأن القوانين واللوائح بخصوص التعاون بين شبكات السكك الحديدية.
2. إنشاء وحدة تنفيذ المشروع من قبل المفوضية خلال الأشهر 6 إلى 12 المقبلة.
3. المساهمة في تسهيل التعاون بين الشركات الصينية والأفريقية، لاسيما، في تنمية مشاريع الموردين المحليين وتطوير التصنيع المتقدم في جميع أنحاء أفريقيا؛ ونقل التكنولوجيا وبناء القدرات للتصنيع المحلي، بما في ذلك التعليم وتنمية المهارات الضرورية.
4. ستقود الحكومة الصينية تشكيل المجموعة الصينية للتعاون بين الصين وأفريقيا في مجال السكك الحديدية والسكك الحديدية عالية السرعة لتقوم هذه المجموعة بقيادة المشروع.

التحديات والطريق إلى الأمام

تتمثل التحديات الرئيسية في:

-الخصاص في الموظفين الفنيين المختصين في مسائل النقل والسكك الحديدية داخل المفوضية.

-عدم كفاية الموارد المالية خاصة لإجراء الدراسة الشاملة التمهيدية للجدوى؛

الطريق إلى الأمام:

يتم في الوقت الراهن توجيه التركيز وبذل الجهود للدفع بمشروع القطار السريع نحو مرحلة التنفيذ. وفي هذا الصدد، تأتي الخطوات المقبلة على النحو التالي:

–تعبئة الموارد لإجراء الدراسة الشاملة التمهيدية للجدوى بما في ذلك إشراك المؤسسات المالية الإنمائية الأفريقية والدولية؛

– توعية الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي وأصحاب المصلحة وإشراك الخبراء من الأفارقة في المهجر.

دراسة استطلاعية:

- ✓ ميزانية أولية: 500,000 دولار أمريكي

تمويل الدراسة الشاملة التمهيدية للجدوى:

- ✓ ميزانية أولية: 2 مليون دولار
- ✓ المصادر المحتملة للتمويل:
  - المؤسسات المالية الإقليمية
  - صناديق الشراكة
  - ضريبة الاتحاد الافريقي البالغة0.2٪ على الواردات
  - الدول المناصرة.
  - خطة العمل الخماسية وخارطة الطريق المشتركة بين الصين وافريقيا.

تمويل المراحل اللاحقة

- ✓ **المصادر المحتملة للتمويل:**
  - التمويل التجاري
  - الاستثمارات الأجنبية المباشرة
  - الشراكة بين القطاعين العام والخاص
  - سندات الأفريقيين في المهجر
  - سندات البنية التحتية الإقليمية
  - أسواق الأوراق المالية الإقليمية

6.2. مشروع سد إنغا في جمهورية الكونغو الديمقراطية

وصف موجز للمشروع

نظرا للانخفاض الشديد الحالي في معدل الوصول الكهرباء البالغ نسبة 15٪ فقط، تعهدت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية بتعزيز توليد الطاقة الكهرمائية، في العديد من المواقع الكبيرة و/أو

المتوسطة المحددة، لتغطية الطلب الوطني المتزايد على الطاقة، ورفع مستوى الحصول على الكهرباء إلى نسبة 30٪ بحلول 2025، وأيضا تصدير الكهرباء إلى الدول المجاورة .

يعد "مشروع إنغا الكبير للطاقة الكهرومائية" في جمهورية الكونغو الديمقراطية واحدا من المشروعات الرئيسية المدرجة في أجندة 2063. ويهدف هذا المشروع إلى بناء محطة للطاقة الكهرومائية على نهر إنغا في عدة مراحل. ويعد هذا المشروع قيد الإعداد وفقا لنظام شامل الذي سيصل من خلال عدة مراحل إلى قدرة إجمالية تتعدى 42000 ميجاواط. وسيطلق على المرحلة الأولى إنغا 3والتي ستجهز بإنتاج4800 ميجاواط مع سد المنسوب المنخفض ومع وجود إضافة تبلغ 7800 ميجاواط مع سد المنسوب العالي. ومن المزمع إنشاء المراحل الخمسة الأخري (من إنغا 4 حتى إنغا 8 مستقبلا)- (إنغا 1 وإنغا 2 تعمل حاليا منذ عام 1972 و 1982 على الترتيب وتعتبر من المشاريع القومية بالنسبة لجمهورية الكونغو الديموقراطية).

و في يوم 29 أكتوبر 2013، تم التوقيع على معاهدة بشأن مشروع إنغا الكبير بين جمهورية جنوب أفريقيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية وتم التصديق عليها من قبل برلمان جمهورية الكونغو الديمقراطية في يوم 21 نوفمبر عام 2014. ووقع البلدان أيضا على اتفاقية تعاون في مجال موارد الطاقة يوم9 سبتمبر 2014 في كيب تاون.

سيتم تقاسم طاقة 4800 ميجاوات المتولدة من مشروع إنغا 3 كما يلي: (1) 2500 ميجاوات تخص جنوب أفريقيا و(2) 1300 ميجاوات للصناعات الاستخراجية وسكان كتنجا (3) 1000 ميجاوات مخصصة لكينشاسا والمدن الأخرى في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

ولقد بدأت المفاوضات مع نيجيريا في فبراير 2014 لشراء حوالي 2000 ميجاوات من خلال إنشاء خط طاقة من إنغا –كالابار ولكن لم يتم التوصل إلى اتفاقية نهائية بعد.

سيتم تطوير مشروع إنغا 3 بموجب نموذج الشراكة بين القطاع العام والخاص وفقا لإرشادات وورش العمل التدريبية التي نظمتها مفوضية الاتحاد الأفريقي من 1-3 فبراير 2012 للخبراء الوطنيين من وزارة الطاقة ومرفق الطاقة الوطنية لجمهورية الكونغو الديمقراطية (الشركة الوطنية للكهرباء). واحتفظت الحكومة بخدمات المستشارين الماليين والقانونيين للمضي قدما في اختيار الجهة الراعية لتطوير مشروع الطاقة الكهرومائية إنغا 3 وفقا لنموذج الشراكة بين القطاع العام والخاص الموصى به من قبل مفوضية الاتحاد الأفريقي. وقد إنطلقت عملية اختيار شركات المقاولات الخاصة في شهر أغسطس 2015 لاختيار بين 3 مؤسسات وصلت إلى القائمة المختصرة ، وكان من المتوقع الانتهاء بحلول شهر يونيو 2016. ولكن، بناء على طلب إحدى هذه المؤسسات الثلاثة، تم تمديد العملية إلى نوفمبر 2016.

نبذة عن هذا المعلم الهام

يسير مشروع " إنغا3 " في الوجهة الصحيحة، فبالإضافة إلى الدعم الفني، تواصل مفوضية الاتحاد الأفريقي تحسيس الشركاء الإنمائيين والقطاع الخاص لتقديم الدعم له.

ولم تنته بعد عملية اختيار شركة المقاولات الخاصة من بين ثلاث مؤسسات وصلت إلى القائمة المختصرة، وجدير بالذكر أن هذه العملية كانت قد بدأت في أغسطس 2015، وكان من المتوقع الانتهاء منها قبل نوفمبر 2016.

ومن المتوقع إطلاق إنشاء "إنغا 3" في شهر يونيو 2017، حيث قد يستغرق بعد ذلك من خمس إلى سبع سنوات لإكمال بناءه.

الإجراءات والإنجازات الرئيسية في 2016

قانون إنغا: كان من المنتظر التصديق على قانون جديد مخصص لوضع مشروع سد إنغا الكبير، اطلق عليه اسم قانون إنغا، في يونيو 2016، بهدف خلق مناخ ملائم لجذب استثمارات القطاع الخاص في تطوير إمكانات الطاقة الكهرومائية الضخمة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ولا يزال هذا القانون قيد المراجعة من قبل وكالة التنمية وتشجيع الاستثمار قبل إحالته للتصديق.

اتفاق تعاون مع الهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس المصرية: وقعت وكالة التنمية وتشجيع الاستثمار في فبراير 2016،اتفاقية تعاون مع الهيئة العامة لتنمية المنطقة الاقتصادية لقناة السويس المصرية بشأن تطوير مشروع إنغا الكبير ببناء القدرات في مجال الدراسات الفنية وتقييم الآثار البيئية.

اختيار شركات المقاولات الخاصة: احتفظت الحكومة بخدمات المستشارين الماليين والقانونيين للمضي قدما في اختيار الجهة الراعية للمشروع لتطوير مشروع الطاقة الكهرومائية "إنغا 3" وفقاً لنموذج الشراكة بين القطاعين العام والخاص على النحو الذي أوصت به مفوضية الاتحاد الأفريقي.

وقد انطلقت عملية اختيار شركة المقاولات الخاصة في أغسطس 2015 للاختيار من بين ثلاث مؤسسات وصلت إلى القائمة المختصرة، وكان من المتوقع الانتهاء بحلول شهر يونيو 2016، ولكن بناءً على طلب إحدى هذه المؤسسات الثلاثة تم تمديد زمن العملية .

الشركاء الممولون: أبدا كل من البنك الأفريقي للتنمية والبنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية وبنك الاستثمار الأوروبي وبنك التنمية للجنوب الأفريقي، اهتمامهم بالمساهمة في تمويل مشروع "إنغا 3"؛ فمن بين أمور أخرى، قام البنك الأفريقي للتنمية بتمويل عملية استكمال وتحديث دراسات الجدوى، في حين خصص البنك الدولي موارد لدراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي واستراتيجيات الاتصال والمراجعات المالية للأعوام 2014 و 2015 و2016.

إلا أن البنك الدولي أعلن في يوليو2016 تعليق دعمه لهذ المشروع، وتقوم حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومنسق وكالة التنمية وتشجيع الاستثمار بالتفاوض مع البنك الدولي لمراجعة موقفه هذا.

وفي نفس الوقت، وبدعم من مفوضية الاتحاد الأفريقي، بدأ حوار مع البنك الأفريقي للتنمية حول تمويل مكون تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وذلك على هامش أسبوع برنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا، والذي عقد في كوت ديفوار في الفترة من 21 إلى 24 نوفمبر 2016، وهناك توقع برد من جانب البنك الأفريقي للتنمية.

التاريخ المبدئي لإطلاق أعمال الإنشاء: من المقرر بدء عمليات الإنشاء لمشروع "إنغا 3" في يونيو 2017، على أساس توقعات لموعد الإنتهاء من كافة الدراسات الفنية (بما في ذلك دراسات تقييم الأثر البيئي والاجتماعي) والوثائق الخاصة بالمناقصات وعملية تعبئة الموارد قبل هذا الموعد، ويُتوقع الانتهاء من عمليات الإنشاء والبناء بحلول عام 2022.

التحديات

التحديات الرئيسية هي:

مشاركة البنك الدولي: يُعتبر توصل المفاوضات مع البنك الدولي إلى نتائج سريعة وإيجابية إشارة جيدة بالنسبة للمستثمرين المحتملين ولشركاء التنمية تدفعهم دون شك للقيام بدور فعال في تطوير هذا المشروع الضخم.

الانتهاء من الدراسات الفنية: سرعة إنجاز جميع الدراسات الفنية بما في ذلك تقييم الأثر البيئي والاجتماعي وذلك للحد من التأخير في إطلاق " إنغا 3".

المساهمة المالية لجمهورية الكونغو الديمقراطية: قدرة حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية على تعبئة مساهماتها في ذلك المشروع.

الطريق إلى الأمام

الهيكل العام للمشروع:

الإنتاج المستهدف: 4800 ميغاواط (2500 ميغاوات إلى جنوب أفريقيا)

التكلفة التقديرية للمشروع: **14 مليار دولارًا أمريكيًا**

الخطوات التالية:

1. إنهاء **المفاوضات مع البنك الدولي** من أجل استئناف التعاون بشأن تطوير مشروع "إنغا 3"، والمراحل اللاحقة لمشروع إنغا الكبير؛
2. إضفاء الطابع الرسمي على **التزام البنك الأفريقي للتنمية بتمويل الدراسات الخاصة بتقييم الأثر البيئي والاجتماعي؛**
3. تفعيل اتفاقية **التعاون الموقعة مع مصر؛**
4. الانتهاء من **المفاوضات مع نيجيريا؛**
5. التعهد ببرنامج **تعزيز المشروع؛**
6. الانتهاء من **المفاوضات مع شركة المقاولات الخاصة** لمشروع " إنغا 3"؛
7. **تعبئة الموارد الفنية والمالية** لدعم وكالة تنمية وترويج الاستثمارات لمشروع إنغا 3 التي أُنشئت حديثا؛
8. في إطار خطة السنوات العشرة الأولى لأجندة 2063، ستواصل **إدارة البنية التحتية والطاقة بمفوضية الاتحاد الأفريقي عملها مع جمهورية الكونغو الديمقراطية لتيسير سد الفجوة المالية وتنفيذ مشروع "إنغا 3"** والمساهمة في نشر قانون إنغا وتعبئة شركاء التنمية والقطاع الخاص لكي يساهموا في تطوير المراحل اللاحقة لمشروع إنغا الكبير؛
9. لم يتم حتى الآن **اختيار شركة المقاولات الخاصة لمشروع " إنغا3"** والذي كان يُتوقع الانتهاء منه بحلول ديسمبر 2016 حتى يمكن إطلاق بدء إنشاء "إنغا 3" في يونيو عام 2017 ؛ وذلك بسبب التطورات الأخيرة حيث أعلن البنك الدولي انسحابه من المشروع.

التحدي الرئيسي الذي يتعين مواجهته

- ✓ مسألة مشاركة البنك الدولي في المشروع .

ما تم إنجازه

- ✓ دراسة الجدوى

ما يجب إتمامه (التالي):

- ✓ تقييم الأثر البيئي والاجتماعي

- ✓ التمويل

مصادر التمويل المستهدفة

- ✓ صندوق الشراكة الذي تديره مؤسسات مالية إقليمية
- ✓ 2 مليار من جنوب أفريقيا و3 مليار من جمهورية الكونغو الديمقراطية و9 مليار من شركة المقاولات الخاصة.

تمويل المراحل اللاحقة

- ✓ مصادر التمويل المحتملة:
  - التمويل التجاري
  - مؤسسات التمويل الإنمائي
  - الشراكات بين القطاعين العام والخاص
  - سندات الأفريقيين في المهجر
  - سندات البيئة التحتية الإقليمية
  - أسواق الأوراق المالية الإقليمية

6.3 الجامعة الافتراضية الأفريقية والجامعة الإلكترونية

وصف موجز للمشروع

يهدف المشروع إلى زيادة فرص الوصول إلى التعليم العالي والتعليم المستمر في أفريقيا من خلال الوصول إلى أعداد كبيرة من الطلاب والمهنيين في مواقع متعددة في نفس الوقت، وإنشاء جامعة مفتوحة مناسبة وعالية الجودة، ومواد للتعلم عن بعد والتعلم الإلكتروني وتوفير فرص وصول للطلبة المرتقبين للجامعة من أي مكان في العالم وفي أي وقت يناسبهم (24 ساعة في اليوم و7 أيام في الأسبوع).

موقع مركز المشروع

المشروع وثيق الصلة بمشروع جامعة عموم أفريقيا الخاص بالبنك الأفريقي للتنمية والذي ستكون الجامعة تابعة له. وحيث أن مشروع جامعة عموم أفريقيا الافتراضية والإلكترونية سيكون تابعاً بدوره لجامعة عموم أفريقيا، فإن رئاسة هذه الجامعة سوف تستضيف الجامعة الإفتراضية والإلكترونية والتي تمثل ذراعاً للتعليم المفتوح والتعلم عن بعد لجامعة عموم أفريقيا، ومن ثم تحقق مزيدا من التآذر معها.

ومن أجل هذه المبادرة الجديدة، فإن المبالغ المتوقعة في ظل نظام التمويل المشترك من البنك والدول الأعضاء ومانحين آخرين تصل إلى حوالي 10 مليون وحدة محاسبية (وتعمل الدول الأعضاء حاليا في اتجاه هذه المبادرة).

وسيركز العمل خلال عام 2017 على التفاصيل الخاصة بتنفيذ جامعة عموم أفريقيا الافتراضية والجامعة الإلكترونية من أجل المضي قدما.

فرق العمل

- ✓ الجامعة الافتراضية الأفريقية
- ✓ جامعة جنوب أفريقيا
- ✓ المركز الجنوب أفريقي للتعليم عن بعد
- ✓ مفوضية الاتحاد الأفريقي

الأنشطة التي تم استكمالها

- ✓ إطار العمل المفاهيمي
- ✓ نموذج العمل
- ✓ تمت استضافة الجامعة الأفريقية بالفعل من قبل جامعات قائمة.

مصادر التمويل المحتملة التي ستؤخذ في الاعتبار

- ✓ المسئولية الاجتماعية للمؤسسات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والشركات الأخرى (أفريقية وأجنبية).
- ✓ الشراكات في منح الأموال
- ✓ اتحاد الجامعات المشاركة (للمنبر العام)
- ✓ ضريبة0.2% على الواردات

6.4 استراتيجية أفريقيا للفضاء الخارجي

وصف موجز للمشروع

تهدف استراتيجية أفريقيا للفضاء الخارجي إلى تدعيم استخدام القارة للفضاء من أجل تعزيز التنمية بها. ومما لاشك فيه أن الفضاء الخارجي يحظى بأهمية كبيرة بالنسبة للتنمية في أفريقيا في كافة المجالات: الزراعة وإدارة الكوارث والاستشعار عن بعد والتنبؤ المناخي والخدمات

المصرفية والمالية بالإضافة إلى الدفاع والأمن. ويمكن القول بأن وصول أفريقيا إلى منتجات تكنولوجيا الفضاء لم يعد ترفاً وأن هناك حاجة للتعجيل بالوصول إلى هذه التكنولوجيات والمنتجات. ومن المعلوم أن التطورات الجديدة في تكنولوجيا الأقمار الصناعية جعل وصول البلاد الأفريقية إلى هذه المنتجات أكثر يسرا وسهولة. ويؤكد اجتماع برازافيل حول تكنولوجيات الفضاء الجوي على الحاجة إلى سياسات واستراتيجيات مناسبة من أجل تطوير سوق إقليمية للمنتجات ذات الصلة بالفضاء في أفريقيا.

نتائج عشر سنوات

- ✓ وضع برنامج فضائي قاري

دور الاتحاد الأفريقي

- ✓ إنشاء برنامج الفضاء

ما تم إنجازه

- ✓ مراقبة الأرض
- ✓ الملاحة وتحديد المواقع
- ✓ علم الفضاء والفلك

مصادر التمويل المحتملة التي يتعين أخذها في الاعتبار

- ✓ الدول الرائدة
- ✓ القطاع الخاص
- ✓ الصندوق الأفريقي للعلوم والتكنولوجيا (سيتم إنشاءه)
- ✓ ضريبة0.2% على الواردات (موازنة الاتحاد الأفريقي).

7. توصيات بشأن إنشاء مؤسسات مالية وصناديق قارية

أكد اجتماع الخبراء على أهمية العوامل المساعدة التالية لإنشاء مؤسسات مالية قارية أو صناديق قارية:-

1. **الالتزام السياسي:** يتعين على الحكومات القيام بدور أكثر فعالية في التوقيع والمصادقة على المشروعات المتفق عليها في الاجتماعات العامة.
2. **القيادة والملكية:** من وجهة نظر الاتحاد الأفريقي والمؤسسات الشريكة، فإن التدخل من أعلى يتيح التنقية والتدقيق إلى أسفل ويسمح بتنفيذ أكثر سهولة ويسراً.

3. **تجنب الإزدواجية:** الإفادة من الأدوات الموجودة والمؤسسات القائمة يساعد حتما على تجنب الإزدواجية في المسئوليات وعلى تسخير سبل التكامل.
4. **التعلم من المؤسسات القائمة:** التعلم من مراكز التميز في حالة صناديق الأسهم الخاصة وشبكة المستثمرين الممولين على وجه الخصوص.
5. **دور مؤسسات التمويل الإنمائي القائمة:** يمكن لمؤسسات التمويل الإنمائي الإقليمية والوطنية لعب دور أكثر بروزا في تنفيذ كمشروعات أجندة 2063
6. **المسئولية على المستوى الوطني والإقليمي والقاري:** تحديد مستوى التنفيذ في كل مبادرة (ثلاثة مستويات للتنفيذ، وطني وإقليمي وقاري).
7. **تحديد ما إذا كانت بعض المؤسسات مازالت ذات صلة:** مثل بنك الاستثمار الأفريقي والاتحاد النقدي الأفريقي، بالنظر إلى الوقت الذي مر بالفعل من وقت التوصية وحتى الآن.

والتوصيات الأساسية لإنشاء مؤسسات مالية قارية وصناديق قارية توضحها المصفوفة التالية:

توصيات اجتماع الخبراء بشأن إنشاء مؤسسات مالية قارية أو صناديق قارية				
المشروعات الرئيسية	**رأس المال المبدئي الإرشادي**	**العمليات الرئيسية وتعبئة الأموال للصناديق الرأس مالية وتنفيذ المشروعات**	**أصحاب المصلحة الرئيسين والرعاة التي يتعين حشدهم**	**العناصر التمكينية الرئيسية وصندوق دعم القدرة التنافسة والتعليقات**
1) صندوق أفريقيا خمسين	100 مليار دولار أمريكي في الوقت الحالي مليار دولار أمريكي.	1. تعبئة الأموال – الجولات الترويجية/استهداف المؤسسات الاستثمارية من مختلف أنحاء العالم والحكومات الشريكة.	البنك الأفريقي للتنمية والمؤسسات المالية الدولية الخارجية.	التعاقدات الجارية مع أصحاب المصلحة لضمان نشر الوعي حول البرامج الجارية. تعزيز المؤسسات القائمة لتعظيم الاستفادة من البنية التحتية والموارد المتاحة.(صندوق تنمية البنية التحتية الأفريقية في إطار برنامج صندوق أفريقيا خمسين)
2) الوكالة الأفريقية لضمان الائتمان	سيتم تحديده فيما بعد	1. دراسات جدوى كمرحلة تالية 2. اختيار شريك أساسي (يمكن إدارته من قبل إحدى مؤسسات التمويل الإنمائية).	مفوضية الاتحاد الأفريقي/ المؤسسات الاستثمارية / الحكومات/ مؤسسات التمويل الإنمائية القائمة على المستوى الوطني والإقليمي.	ضرورة الحاجة إلى كل من مساهمين وهيكل قوي كدعامة رئيسية لتصنيف صندوق التنمية التحفيزي لأفريقيا
3) بنك الاستثمار الأفريقي	إجمالي 25 مليار دولار أمريكي كرأس مال مدفوع و4 مليار دولار أمريكي كمبلغ مبدئي	1. التصديق على الصك القانوني من قبل 15 دولة عضو_ ثلاثة تصديقات حتى الأن. 2. النظر في تعبئة رأس المال من خلال الشركاء الخارجيين – الشركاء غير الأفارقة 3. التمويل من قبل الدول الأعضاء 4. استخدام التمويل بالاقتراض (أو التمويل المضمون في الحالات التي لا تمول فيها مقدما الحكومات المعنية)	الدول الأعضاء والبرلمانات الوطنية ووزارات المالية من أجل الدعوة إلى التوقيع والتصديق. مفوضية الاتحاد الأفريقي.	1. ممارسة ضغوط للحصول على تصديقات وزارية للإسراع بهذه العملية. 2. الاتحاد الأفريقي يستثمر في رأس المال السياسي. 3. ضغط الدول الأعضاء / رؤساء البلد المضيف يتغطون من أجل االحصول على التوقيعات ذات الصلة. 4. التمويل الكاف من الدول الأعضاء وغيرها من المستثمرين من القطاع الخاص/ شركاء التمويل. 5. الموافقة على مقر بنك الاستثمار الأفريقي وكبديل النظر في تعزيز المؤسسات القائمة لتعظيم الاستفادة من البنية التحتية والموارد المتاحة.
4) صندوق تنمية مشروع البنية	بحث وضعه تحت صندوق أفريقيا 50 أو مؤسسات التمويل الإنمائيا الأساسية والإقليمية			

التحتية في أفريقيا				
5) صندوق التكامل الأفريقي	110 مليون دولار أمريكي	1. تم القيام بدراسات الجدوى. 2. خلق الوعي حول الصندوق 3. كسب القيادة من أجل دفع هذه المبادرة 4. تقوم الدول الأعضاء بحشد عملية المفاوضات وجعلها مركزية.	الدول الأعضاء والبرلمانات الوطنية ووزارات المالية في الدعوة إلى التوقيع والتصديق. مفوضية الاتحاد الأفريقي.	صندوق التكامل الأفريقي، ضمان التمويل من المؤسسات والهيئات الخيرية والإنسانية كتمويل مبدئي.
6. تملك أفريقيا للمشروعات الرئيسية صندوق أسهم رأس المال الخاص		1. صياغة مذكرة معلوماتية للصندوق لوضع التفاصيل الرئيسية و خلق الوعي. 2. توفير المساعدة التقنية المناسبة. 3. تم القيام بدراسات الجدوى 4.الاستفادة من الدول التي تتمتع بخبرة في الأسهم الخاصة. السماح لهذه الشركات بقيادة هذا المشروع. 5. على الحكومة تحفيز المستثمرين و إزالة كافة القيود على حرية انتقال رؤوس الأموال. 6. كسب الحكومات 7. خلق الشراكة بين القطاعي العام والخاص	العناصر الفاعلة في القطاع الحكومي والقطاع الخاص الحكومة تحفز	1. كسب القطاع الخاص. 2. خلق الوعي "النظر في الأسهم الخاصة يمكن أيضا اعتبار صندوق الصناديق للاستثمار في جميع أنحاء الإقليم بعد تعبئة رأس المال من مختلف المستثمرين. ويُمكن بهذا تمكين البلدان الأفريقية لشراء الشركات المتعثرة"
7. صندوق المرأة الأفريقية		القيام بدراسات الجدوى		على الاتحاد الافريقي إبرام شراكات مع المنظمات الإنمائية الإقليمية الأخرى التي تعمل ببرامج مماثلة مثل البنك الإفريقي للتنمية (الإجراءات المالية الإيجابية للمرأة الأفريقية)، والسوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الإفريقي/ بنك منطقة التجارة التفضيلية (صندوق تمكين المرأة اقتصاديا) في السوق المشتركة للشرق والجنوب الأفريقي.
8. تمكين الشباب وصندوق التوظيف		القيام بدراسات الجدوى		على الاتحاد الافريقي إبرام شراكات مع المنظمات الإنمائية الإقليمية الأخرى التي تعمل ببرامج مماثلة مثل البنك الإفريقي للتنمية، (الوظائف الخاصة بمبادرة شباب أفريقيا)

9. شبكة المستثمرين الممولين الأفارقة		1. وضع نموذج على المستويين الوطني والإقليمي. تطوير الثقافة في البلدان الرئيسية. 2. القيادة من قبل القطاع الخاص – الضغط على الأثرياء أو الدول لتكوين نظام دعم للقائمين بالأعمال. 3. اقتراح مشروع ليتم إنشاؤه – استخدام مركز المعرفة لخلق الوعي ووضع استراتيجية تسويق واضحة لاستهداف المستثمرين الممولين المحتملين. 4. قيادة الاتحاد الأفريقي والبنك الإفريقي للتنمية لعملية إنشاء منتدى أو منصة لتسهيل الاستثمارات الممولة في مشروعات مثالية في جميع أنحاء القارة. 5. إنشاء قاعدة بيانات للشركات التي تحتاج لضخ رأس المال – تمكين الروابط بين المستثمرين والشركات المحتملين. 6. الضغط على الدول التي لديها خبرة في أسهم رأس المال الخاص / رأس مال المخاطرة. السماح لهذه الشركات بقيادة هذا المشروع. على الاتحاد الأفريقي لعب دور المُيسر.	الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية والمستثمرين من القطاع الخاص.	لا تزال في المستوى المفاهيمي – الرجوع إلى العمليات الرئيسية. "إنشاء شبكة – اتباع هيكل مماثل لاتحاد أسهم رأس المال الخاص (الجمعية الأفريقية لرأس مال المخاطر). هذا قد لا يكون بالضرورة مؤسسة ولكن يمكن أن يكون منتدى ينشر الوعي في جميع أنحاء القارة. إضافة إلى ذلك، مواصلة تطوير رأس مال المخاطرة الأفريقي وربطه بشبكة الممولين. يمكن الاعتماد على التمويل من قبل المؤسسات الإنسانية بالتنسيق مع الاتحاد الأفريقي.
10. اتحاد النقد الأفريقي / الصندوق	إجمالي 22.64 مليار دولا أمريكي – ومبلغ 5.66 مليار دولار أمريكي كمبلغ مبدئي	1. الصكوك القانونية. من المطلوب الحصول على 15 تصديقا ولم نتلق سوى 7 توقيعات حتى الآن. 2. التعجيل بعملية التصديق كما هو معمول به في بنك الاستثمار الأفريقي. 3. الضغط على الدول الأعضاء لدفع رأس المال المطلوب.	الدول الأعضاء والبرلمانات الوطنية ووزارات المالية في الدعوة إلى التوقيع والتصديق.	1. الضغط من أجل التصديق الوزاري لإسراع العملية. 2. على الاتحاد الأفريقي الاستثمار في رأس المال السياسي. 3. ضغط الدول الأعضاء / على رؤساء الدول المضيفة الضغط من أجل التوقيعات ذات الصلة.

		4. التمويل بالاقتراض– إصدار السندات وغيرها. 5. اللجوء إلى ممولين خارجيين (غير أفارقة). 6. تجميع الفائض من رأس المال من صناديق الثروة السيادية وتقديم العائد عليها. 7. الحصول على ضمانات من شركاء التمويل الأخرى مثل صندوق النقد الدولي وبنك الاستثمار الأوروبي وغيرها		4. التمويل الكاف من الدول الأعضاء وغيرها من مستثمري القطاع الخاص وشركاء التمويل 5.
11. البنك المركزي الأفريقي	سيتم مناقشتها من قبل المعهد النقدي الأفريقي لدى اعتماد الاستراتيجية	1. تنسق عمل الدول الأعضاء في إطار الاستراتيجية ومعايير الإلتقاء (وقد ألتزم حتى الآن 3 أعضاء من مجموع 52 عضو). 2. التوقيعات والتصديقات المطلوبة 3. تكوين لجنة خبراء – تم مراجعة البرنامج وتم تحديد تاريخ الإنتهاء وهو عام 2034 4. لجنة لرصد وتشجيع الدول الأعضاء لتمكين توافق المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي. 5. على الدول الأعضاء توفير رأس البنك. 6. مصادر التمويل الأخرى لتشمل صندوق أفريقي متكامل	الدول الأعضاء والبرلمانات الوطنية ووزارات المالية في الدعوة إلى التوقيع والتصديق. مفوضية الاتحاد الأفريقي. رابطة المصارف المركزية الأفريقية المعهد النقدي الأفريقي	1. اعتماد الاستراتيجية في عام 2017. 2. تنفيذ الاستراتيجية مع رصد واضح للموقف. 3. إعادة تنسيق مؤشرات الاقتصاد الكلي الرئيسية والجداول الزمنية للسماح بمطابقتها مع معايير الإلتقاء الخاصة بالإتحادات وليس بمعايير التقارب الإقليمية. 4. وضع الصكوك القانونية اللازمة لتمكين إنشاء المؤسسة. النظر في دعم أو تحويل المؤسسات القائمة
12. إضفاء الطابق الإقليمي على بورصة الأوراق المالية		1. فهم نموذج البورصة الإقليمية للأوراق المالية وكيفية تطبيقها في جميع أنحاء القارة. ويشمل النموذج ثلاث مراحل: - تطوير عملية وصول الممولين– الوسطاء - وجود جواز سفر مشترك للوسطاء - وجود بورصة إفتراضية	أسواق البورصة المختلفة ولجنة الأوراق المالية والبورصة وسلطات التداول الأخرى ووزارات المالية والهيئات الإقليمية (الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي)	كسب أصحاب المصلحة المختلفين الدروس المستفادة من نجاح البورصات الإقليمية تنسيق متغيرات الاقتصاد الكلي – العملة

13. إضفاء الطابع الإقليمي على سوق السندات		نفس الشيء بالنسبة لإضفاء الطابع الإقليمي لبورصة الأوراق المالية	نفس الشيء بالنسبة لإضفاء الطابع الإقليمي لبورصة الأوراق المالية	نفس الشيء بالنسبة لإضفاء الطابع الإقليمي لبورصة الأوراق المالية
14. بورصة عموم أفريقيا للأوراق المالية		وقد أجريت الدراسة التقنية حول جدوى إنشاء بورصة عموم أفريقيا للأوراق المالية، وهي بورصة إفتراضية للأوراق المالية المالية، من قبل فريق مستقل من الاستشاريين. وتم استعراض النتائج التي توصلت إليها الدراسة من قبل مؤتمر الاتحاد الأفريقي لوزراء الاقتصاد والمالية الذي عقد في أبوجا، نيجيريا في مارس عام 2014. ووافق المؤتمر على إعادة تقديم الدراسة إلى الدول الأعضاء لمزيد من التعليقات.	أسواق البورصة المختلفة ولجنة الأوراق المالية والبورصة وسلطات التداول الأخرى ووزارات المالية والهيئات الإقليمية	كسب أصحاب المصلحة المختلفين الدروس المستفادة من نجاح البورصات الإقليمية سيتم إعادة تقديم الدراسة للتعليق عليها، ثم رفعها للجنة الفنية المتخصصة المعنية بالشئون المالية النقدية والتخطيط الاقتصادي والتكامل في شهر مارس/ أبريل 2017

8. توصيات بشأن تنفيذ أجندة 2063

استراتيجية تعبئة الموارد المحلية – الإطار البرامجي والمؤسسي

الإطار المؤسسي لتنفيذ استراتيجية التمويل وتعبئة الموارد المحلية الخاصة بأجندة 2063.

إن الإطار المؤسسي الوارد في تقرير الاستراتيجية لتنفيذ استراتيجية التمويل وتعبئة الموارد المحلية هو نفسه الذي اقترحه اجتماع الخبراء، مع تغيير واحد فحواه أن اللجنة الفنية المتخصصة القائمة والمعنية بالشئون المالية والنقدية سوف تضطلع بدور **اللجنة الفنية المتخصصة المعنية بتعبئة موارد أجندة 2063**، بينما تتولى في نفس الوقت دور **اللجنة الوزارية لأجندة 2063** التي اقترحها التقرير لتجنب الازدواجية. وتضم اللجنة الفنية المتخصصة بالفعل ممثلين عن البنك الأفريقي للتنمية والاتحاد الأفريقي (مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة تخطيط وتنسيق النيباد) ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا وممثلين من المجموعات الاقتصادية الإقليمية ووزارات الاقتصاد والمالية والبنوك المركزية وجهات أخرى. وهناك سعي لتحقيق مشاركة أكثر فعالية للمؤسسات الأفريقية للتمويل الإنمائي والاتحادات المصرفية الأفريقية والاتحادات الأفريقية لمؤسسات التمويل متناهي الصغر واتحادات شركات التأمين الأفريقية والاتحادات الأفريقية لتداول الأوراق المالية، والاتحادات الأفريقية لرأس مال المخاطر وأسهم رأس المال الخاصة.

خارطة الطريق لتنفيذ استراتيجية تمويل وتعبئة الموارد المحلية الخاصة بأجندة 2063.

اقترح اجتماع الخبراء ضرورة تحديد ملامح خارطة الطريق لتنفيذ استراتيجية تمويل وتعبئة الموارد المحلية والشراكة الخاصة بأجندة 2063 وذلك من أجل التنفيذ الفوري تحت القيادة الفنية للبنك الأفريقي للتنمية أو بالتعاون الوثيق مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا والاتحاد الأفريقي (مفوضية الاتحاد الأفريقي ووكالة تخطيط وتنسيق النيباد) والعناصر الفاعلة ذات الصلة بالقطاع المالي.

9. الخلاصة

هناك ستة بنود انبثقت عن اجتماع الخبراء:

1. **الدعوة إلى تنفيذ قرار كيجالي الخاص بفرض ضريبة استيراد 0.2%** على الواردات المطلوبة لأفريقيا من أجل تمويل الموازنات العامة وموازنات حفظ السلام بالاتحاد الأفريقي، كوسيلة لتمكين استراتيجية تمويل وتعبئة الموارد المحلية الخاصة بأجندة 2063.
2. **تجهيز وإنشاء منبر مشترك لتعبئة الموارد** بالتعاون بين مفوضية الاتحاد الأفريقي والبنك الأفريقي للتنمية ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا لتنسيق وتعزيز أنشطة تعبئة الموارد لصالح أجندة 2063.
3. **إعداد " دليل تمويل وتعبئة الموارد المحلية لأجندة 2063"** اعتمادا على التقرير النهائي حول استراتيجية تمويل وتعبئة الموارد المحلية والشراكة الخاصة بأجندة 2063 من أجل نشره على نطاق واسع على الدول الأعضاء بتعاون وثيق مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية.
4. **إضفاء الطابع الرسمي على الإطار المؤسسي** لتنسيق الأنشطة ذات الصلة بتنفيذ استراتيجية تمويل وتعبئة الموارد المحلية والشراكة الخاصة بأجندة 2063.
5. **إعداد خارطة طريق لتنفيذ** استراتيجية تمويل وتعبئة الموارد المحلية والشراكة الخاصة بأجندة 2063.
6. **تعبئة الموارد (المالية والفنية واللوجيستية)** وبدء تنفيذ استراتيجية التمويل وتعبئة الموارد المحلية الخاصة بأجندة 2063

الملاحق

الملحق 1: التوافق بين استراتيجية التمويل وتعبئة الموارد المحلية الخاصة بأجندة 2063.

و استراتيجية البنك الإفريقي للتنمية لتمويل المجالات الخمسة التشغيلية ذات الأولوية[3]

هناك توافق كبير بين استراتيجية التمويل وتعبئة الموارد المحلية الخاصة بأجندة 2063 واستراتيجية البنك الإفريقي للتنمية لتمويل المجالات الخمسة التشغيلية ذات الأولوية

التركيز على تعبئة الموارد المحلية لتمويل عملية تنمية أفريقيا

يقر إطارا العمل أن أفريقيا تحتاج إلى تعبئة الموارد المالية الخاصة بها والمتاحة لتمويل تنميتها.

ولكن ينبغي على البلدان الأفريقية أن تكون على دراية بالاتجاهات بحيث لا تكتف بتعبئة الموارد المحلية وإتاحتها لأفريقيا: (1) انخفاض النمو الاقتصادي في معظم دول البريكس والشركاء التقليديين القائمين؛ (2) انخفاض الحيز المالي بالنسبة للبلدان الأفريقية التي تعتمد على النفط نتيجة لتقلبات الأسعار. (3) حقيقة انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية لدول أفريقيا جنوب الصحراء في عام 2014 في حين زاد إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية بوجه عام. (4) على المستوى التراكمي ، قامت أفريقيا بتمويل اقتصاداتها من خلال مواردها المحلية (السوق المالي والضرائبي) بمعدل يقترب أو يتجاوز 90% (تبلغ حصة الموارد الضرائبية المحلية حوالي 70٪)[4].

الحاجة إلى رفع مستوى التشغيل والطاقات من المؤسسات المالية الإقليمية / الوطنية:

تقر كل من استراتيجية تعبئة الموارد المحلية وأجندة 2063 بالحاجة إلى رفع مستوى المؤسسات المالية القارية والإقليمية والوطنية وتمكينها لتلبية متطلبات أجندة 2063 من التمويل المتنامي والذي يزداد تعقيدا.

شرعت القيادة الجديدة للبنك الأفريقي للتنمية في رفع المستوى التشغيلي لتلبية الاحتياجات التمويلية في المجالات الخمسة ذات الأولوية للبنك (المجالات الخمسة التشغيلية ذات الأولوية) خلال العقد القادم:

تمويل المجالات الخمسة التشغيلية ذات الأولوية خلال العقد القادم (مليار/ دولار)			
	إجمالي الاحتياجات	تمويل البنك الأفريقي للتنمية	خط الأساس للبنك الأفريقي للتنمية 2015
1 توفير الإنارة والطاقة لأفريقيا	65-90	5.2	1.2
2 توفير الغذاء لأفريقيا	28-34	2.4	0.6-0.7
3 تحقيق التكامل الأفريقي	35-56	4	1.5-2
4 تصنيع أفريقيا	30-50	1.3	***

[3] تم تأسيس توافق كبير بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الأفريقي للتنمية واستراتيجيات الاتحاد الأفريقي (يرجى الإضطلاع على التقرير الأخير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

[4] الآفاق الاقتصادية الأفريقية (2016) المقدمة من البنك الأفريقي للتنمية ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبرنامج الإنمائي للتنمية

5 تحسين نوعية حياة الأفارقة	***	0.5	***
		13-14	**1-2**

المصدر: عرض البنك الأفريقي للتنمية: اجتماع الخبراء الخاص بتمويل أجندة 2063، تعبئة الموارد المحلية واستراتيجية الشراكة، 13-15 ديسمبر، 2016 في سنتوريون بجنوب أفريقيا.

مصفوفة خاصة بنقاط الالتقاء بين مبادرات دعم البنك الأفريقي للتنمية لتعبئة الموارد المحلية وتمويل أجندة 2063 واستراتيجية تعبئة الموارد المحلية

كيف تندرج برامج البنك الأفريقي للتنمية في إطار الموضوعات الرئيسية لاستراتيجية تمويل وتعبئة الموارد المحلية لصالح أجندة 2063؟

تعبئة الموارد المحلية	وسائل وسيطة	النفاذ إلى تسهيلات
الضرائب والإيرادات العامة **1. حوكمة البنك الأفريقي للتنمية ومبادرات تعبئة الموارد المحلية** • **التمويل العام والإدارة الاقتصادية** ✓ نظم إدارة الضرائب والجمارك ✓ إدارة التمويل العام ✓ إدارة الدين • **حوكمة القطاع** ✓ إدارة محسنة للموارد الطبيعية ✓ إعادة التفاوض بشأن عقود التعدين، ورسوم الاستخراج والشفافية. **تعبئة المدخرات والاستثمار** **1. تطوير القطاع المالي في البنك الأفريقي للتنمية** • **وصول محدود للخدمات المالية وارتفاع نسبة الأعمال غير الرسمية** ✓ وصول الجميع إلى الخدمات المالية سواء الأفراد والأسر ومشروعاتهم الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر ✓ اهتمام خاص بالمرأة والشباب • **الخدمات المصرفية والمؤسسات المالية الناشئة والمتطورة** ✓ تعزيز المؤسسات ✓ تطوير منتجات وخدمات مالية جديدة • **أسواق رأس مال صغيرة ومجزأة** ✓ أسواق أسهم وسندات ذات عمق وسيولة أكبر ✓ المزيد من المستثمرين المؤسسين ومن منتجات وخدمات أكثر تنوعا لأسواق رأس المال **2. مبادرات إدراج وإدماج البنك الأفريقي للتنمية – المؤسسات المالية** ✓ الإدراج المالي لسكان المناطق الريفية وقابلة الشباب للتوظيف ✓ تمويل سلسلة القيمة الغذائية ✓ الخدمات المالية الرقمية	**رفع مستوى وتمكين الطاقات بمصادر التمويل القائمة** **4.** برنامج رفع المستوى للبنك الأفريقي للتنمية لتمويل المجالات الخمسة التشغيلية ذات الأهمية **5.** يتكون قطاع التنمية المالية في البنك الأفريقي الأفريقي للتنمية من أربعة أقسام: المؤسسات المالية والإدراج المالي والأسواق المالية وتمويل التجارة. **توسيع وتعميق وأقلمة بورصات تداول الأوراق المالية وأسواق السندات** **6. تعميق البنك الأفريقي للتنمية لأسواق رأس المال المحلية** • **إصلاحات القطاع المالي لدعم الموازنة** ✓ دعم تنفيذ إصلاحات القطاع المالي بشأن السياسات والحوكمة والأطر التنفيذية وتضمين عملية تطوير سوق رأس المال لتعزيز دور القطاع في تعبئة الموارد المحلية: المغرب 500 مليون دولار وتونس 300 مليون دولار • **تعزيزات ائتمانية** دعم الإصدارات بالعملة المحلية بأسواق السندات المحلية ✓ شركة تنزانيا لإعادة تمويل الرهن العقاري – 4 مليون دولار ضمان الائتمان الجزئي ✓ ضمان الائتمان الجزئي – 500 مليون يورو لدعم التحوط بالعملة المحلية في الكاميرون • **مبادرة الأسواق المالية الأمريكية** موارد بشأن أسواق الديون السيادية بأفريقيا قاعدة بيانات شاملة (www.africabondmarkets.org) مؤشرات السندات لعموم أفريقيا – مؤشر السندات الأفريقية • **الأسهم والديون** ✓ ربط مستثمري الأسهم مع صندوق أفريقيا للسندات المحلية ✓ اشتثمار الصندوق في سندات بالعملة المحلية. رسملة الصندوق المستهدفة 200 مليون دولار. ✓ قروض بالعملة المحلية لشركاء الاستثمارات العقارية (570 مليون راند جنوب أفريقي مستهدفة لتطوير سوق سندات الرهن العقاري طويلية الأجل) • **بناء القدرات** ✓ برنامج المساعدات الفنية حول تكامل أسواق رأس المال الإقليمية وتطوير البيئة التحتية للأسواق. **8. تعزيز البنك الأفريقي للتنمية للوسطاء الماليين** **9. قيام البنك الأفريقي للتنمية بالإقراض من أجل تطوير البنية التحتية – المؤسسات المالية** ✓ برامج السندات متوسطة الأجل للبنك الأفريقي للتنمية ✓ خط ائتمان للبنوك من أجل البنية التحتية ✓ خط ائتمان للبنوك من أجل المشروعات الصغيرة والمتوسطة **أدوات تمويل جديدة يتعين استخدامها** **9.** حضانة البنك الأفريقي للتنمية " لصندوق أفريقيا 50" **10.** صندوق البنك الأفريقي للتنمية من أجل المرأة **11.** صندوق البنك الأفريقي للتنمية للشباب	**شراكة كبرى بين القطاعين العام والخاص/ مشروعات البنية التحتية والمشروعات الصناعية الكبرى.** **12.** صندوق البنك الأفريقي للتنمية لتطوير وتنمية الكشروعات. **13.** تسهيلات البنك الأفريقي للتنمية لتعزيز مواجهة المخاطر. **المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة** **14.** صندوق البنك الأفريقي للتنمية لتنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة. **15.** تسهيلات البنك الأفريقي للتنمية لتقاسم مخاطر المشروعات الصغيرة والمتوسطة. **16.** تمويل سلسلة القيمة الزراعية **المنح والمساعدات الفنية والتمويل بشروط ميسرة.** 17. المنح المدارة والصناديق الاستئمانية.

العوامل الأساسية الممكنة لتعبئة الموارد المحلية

18. **البنك الأفريقي للتنمية وتمكين بيئة الأعمال** : (1) إصلاح مناخ الاستثمار؛ (2) عدم مشروعية تدفق الأموال للخارج – ومكافحة التهرب الضريبي

19. **إقراض قائم على سياسات:** لتعزيز السياسات واللوائح التنظيمية والإطار المؤسسي لتعبئة الموارد المحلية

20. **بناء القدرات المؤسسية والمساعدات الفنية** لتعبئة الموارد المحلية

المرفق 2

قائمة بأسماء المشاركين بشأن أجندة 2063 لتمويل وتعبئة الموارد المحلية واستراتيجية الشراكة

سنتوريون– جنوب أفريقيا (13–15 ديسمبر 2016)

إسم العائلة	الإسم الأول والإسم الأوسط	الجنسية	المنظمة	البريد الإلكتروني
1. أشاجري	مسفين تسيما		مفوضية الاتحاد الأفريقي	<MesfinT@africa-union.org>
2. ماتسيمان	تاكانيان ماكانينالو		مفوضية الاتحاد الأفريقي	<matsimanet@africa-union.org>
3. ساك	أومار		مفوضية الاتحاد الأفريقي	oumarseck@consultant.com
4. عز الدين	عبد الكريم ي		مفوضية الاتحاد الأفريقي	<EzaldinA@africa-union.org>
5. موكو يندي	جاك		مفوضية الاتحاد الأفريقي	<MUKWENDEJ@africa-union.org>
6. انتوان	مارتا إيساياس		مفوضية الاتحاد الأفريقي	<Marthal@africa-union.org>
7. أويتسيل	سيتونوي تاشيمبيلي		مفوضية الاتحاد الأفريقي	<OitsileST@africa-union.org>
8. سيندانـي	تابيتا ماجيس		مفوضية الاتحاد الأفريقي	<SindaniT@africa-union.org>
9. هيج	لينا جيموشو		مفوضية الاتحاد الأفريقي	<LetaG@africa-union.org>
10. سيسيليا	شانداببوا أوليسوجو		مفوضية الاتحاد الأفريقي	<sisilac@africa-union.org>
11. تسافي	سيوم		مفوضية الاتحاد الأفريقي	<SeyoumT@africa-union.org>
12. أوكوت	دافيدسون أبولو كريستوفور		مفوضية الاتحاد الأفريقي	<OkotD@africa-union.org>
13. بونكو نجو	زولي		مفوضية الاتحاد الأفريقي	<ZouliB@africa-union.org>
14. براندي ريكا	برنار		مفوضية الاتحاد الأفريقي	<BARANDEREKAB@africa-union.org>
15. تافيس	ديريجي بيلاشو		مفوضية الاتحاد الأفريقي	<Derejeb@africa-union.org>

16.	شاروم بيرا	نياندي سيكوي		مفوضية الاتحاد الأفريقي	<CharumbiraN@africa-union.org>
17.	جناج بي	نابو لوي		مفوضية الاتحاد الأفريقي	<Gnagbel@africa-union.org>
18.	كومالو	ليندیوي نسيلا	جنوب أفريقيا	اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب	<Khumalol@africa-union.org>
19.	مونلو ن	كارولين		البنك الأفريقي للتنمية	c.malon@afdb.org
20.	دابادي	فاليري		البنك الأفريقي للتنمية	v.dabady@afdb.org
21.	إيديسو ن	أرنست		البنك الأفريقي للتنمية	e.addison@afdb.org (غير متاح)
22.	أونيانج و	بيتر		البنك الأفريقي للتنمية	p.onyango@afdb.org
23.	ماشار يا	ليليان		البنك الأفريقي للتنمية	l.macharia@afdb.org (غير متاح)
24.	أهاران وا	سيليستين		برلمان عموم أفريقيا	aharanwac@africa-union.org> chidozie_2005@yahoo.com
25.	متسها لي	إيمان		برلمان عموم أفريقيا	imanmtshali@yahoo.com
26.	شاواندا ميرا	لين ليندلن		برلمان عموم أفريقيا	<ChiwandamiraL@africa-union.org>
27.	أرما	بارثولوميو		لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقا	BArmah@uneca.org
28.	مسفين	ايميبت ابيبي		مكتب دعم الأمانة المشتركة	EMesfin@uneca.org; mesfine@un.org
29.	رويتار ز	ميشل	جنوب أفريقيا	مصرف التنمية للجنوب الأفريقي	mecheler@dbsa.org
30.	نايدو	روفارنا	جنوب أفريقيا	إدارة الشؤون الدولية والتعاون – جنوب أفريقيا	RNAIDOO@DIRCO.GOV.ZA أو rnaidoo@dirco.gov.za
31.	ميويني بونجو	شاندي		بنك التصدير والإستيراد الأفريقي	cmwenebungu@afremixbank.com
32.	مونتش و	ستان	جنوب أفريقيا	هيئة السياحة بجنوب أفريقيا	smontsho@gmail.com smontsho@tourism.gov.za
33.	ليكوي ب	أوفنتسي	جنوب أفريقيا	الخزانة الوطنية – جنوب أفريقيا	ofentse.lekwape@treasury.gov.za
34.	جوكو	تابي ونجيرو	كينيا	جامعة ماسيندي موليبو	'tabbygoko86@gmail.com'
35.	ديامون دي	سوري إبراهيما	كوت دي فوار	شركة إعادة التأمين الأفريقية	'diomande.sory@africa-re.com'

36. ناجاتيا	بياتريس فبث واروجورو	كينيا	مؤسسة بيل وميليندا جيتس	'bngatia@gmail.com'
37. ليمانجا إيماندي إيبس ميبياكي	ماري ديلفين	الكامرون	مصرف التنمية لدول وسط أفريقيا	'm.lemanga@bdeac.org'
38. مومب ورو	نلسون جيتو	كينيا	شركة ترو نورث للإستشارات HSE	'Nelson.mburu@gmail.com' 'nelson.mburu@gmail.com'
39. أميهير ي	جوسيف ألفريد	غانا	رابطة المؤسسات الأفريقية للتمويل الإنمائي	'sg@adfi-ci.org' 'info@adfi-ci.org'
40. سودج ي	أمبياف كوكو	توجو	وزارة التخطيط التنموي – توجو	'ampiahsodji@gmail.com' 'sopiah03@yahoo.fr'
41. كاتيبو	عبده	جزر القمر	وكالة ترويج الاستثمار في جزر القمر	'Katibou78@gmail.com'
42. محمد	حسيني مادي	جزر القمر	وكالة ترويج الاستثمار في جزر القمر	<mohassenim@gmail.com>
43. أوكوم و	لون فيليكس	كينيا	التعاون المالي في مجال الزراعة	'mail@lonefelix.com'
44. ماتس اكي	جريجوري	بوتسوانا	شركة إيمارا للأوراق الرأسمالية	Gregory.Matsake@imara.com
45. مابوكو تيرا	إدوارد	زيمبابوي	شركة م م س لرأس المال	emapokotera2@gmail.com
46. نياكازا	فويلوا	جنوب أفريقيا	شركة سوكوم للإستشارات	'vuyelwa@sukume.com'
47. مايلو	جيمزو ندولو	كينيا	منتدى تأثير الاستثمار في أفريقيا	'jamesmaillu@gmail.com'
48. كاسيم	لطيفة	زيمبابوي	الشركة الوطنية العقارية – زيمبابوي	'Latifa.kassim@nbs.co.zw'
49. نديايي	عبد القادر جون كلود	كوت دي فوار	البورصة الإقليمية للأوراق المالية	<akndiaye@brvm.org> pattoubou@brvm.org
50. آدم	سيندي آوينو	كينيا	مؤسسة village2 Nation	'adem@village2nation.com'
51. مهرز ي	محمد عباس	الجزائر	وزارة التنمية – المالية – الجزائر	'mohamedabbas.maherzi@mf.gov.dz'
52. ينابا كوليبالي	سيلين	بوركينا فاسو	وزارة المالية والتنمية الاقتصادية	'cou.celine@gmail.com'
53. كجوب ان	بيثيول	جنوب أفريقيا	مؤسسة تنمية الصناعة	bethelk@idc.co.za
54. سينكو رو	روكوارو أوثنيال	تنزانيا	مؤسسة البنوك التجارية في تنزانيا	rothniel@yahoo.com r.senkoro@cobat.or.tz
55. جويلي سوا.	ليليان	مدغشقر	وزارة المالية في مدغشقر	' <jo_liliane@yahoo.fr>

56.	أوديت	ماهيشوار شيام بريمناث	موريشوس	مجلس الإستثمار– موريشيوس	<maheshwar@investmauritius.com>
57.	عبده	صالح أومار	إريتريا	الوزارة / السفارة	safedoz@yahoo.com
58.	محمد	اسامة عبد الرحمن عبد الواحد	مصر	البنك المركزي في مصر	osama@abdelwahed@cbe.org.eg ossama_cbe@yaho.com
59.	ماجاج ولا	لونكولوليكو	سوازيلاند	وزارة التنمية والتخطيط الاقتصادي – سوازيلاند	lonkypm@gmail.com
60.	مينجان يا	مارك باكاميل	جنوب أفريقيا	مؤسسة تنمية الصناعة	phaks@idc.co.za
61.	نيجو سو	أبيبى		البعثة الإثيوبية الدائمة لدى الاتحاد الأفريقي و إدارة الشراكات الاستراتيجية والتكامل الاقتصادي التابعة للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا	abebe.nigusu@yahoo.com